

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د.فؤاد الدرادكة ، مازن القرعان

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٠/٤٢٩٨

المميز:- مساعد المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته .

المميز ضدها :- شركة قرنفة وعودة مفوضاً بالتوقيع عنها هاشم محمود الحاج
إبراهيم قرنفة .
وكيلها المحامي عاهد شومان .

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠٠٩/٣٤١٣) فصل ٢٥/٢/٢٠٠٩ والمتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في القضية رقم (٢٠٠٨/٢٥٠٢) فصل ٢٢/١٠/٢٠٠٨ والقاضي بـ :-
١- تصحيح اسم المدعية في قيد تسجيل الأموال غير المنقولة لقطعة الأرض رقم (٤٣٣) حوض (٤٨) طيحين الغربي من أراضي عمان واسمها في قيد تسجيل الأموال غير المنقولة الخاصة بالشفقتين رقم (١٠٢ و ١٢١) المقامتين على قطعة الأرض رقم (٥٣٣) حوض (٤١) أم صويونية الشمالي من شركة نائل عبد الرزاق وهاشم قرنفة إلى شركة قرنفة وعودة.

٢- عدم الحكم على الجهة المدعى عليها بأية رسوم أو مصاريف أو أتعاب محاماة كونها لم تتسبب بأية إجراءات خاطئة أو مخالفة للقانون) وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

وبتلخص سببا التمييز كما يلي :-

١- أخطأت محكمة استئناف حقوق عمان بقرارها المخالف للقانون والأصول بإلزام مدير عام دائرة تسجيل الأراضي والمساحة بتصحيح اسم المميز ضدها في سند التسجيل دون مسوغ قانوني علاوة على أن تغيير اسم الشركة في سندات التسجيل من شأنه المساس بحق الملكية وحقوق الغير .

٢- أخطأت محكمة الاستئناف بالاستناد إلى بيانات الجهة المدعية التي هي غير صالحة للحكم لها على النحو الذي ذهبت إليه المحكمة على الرغم من عدم قيام أي خطأ من جانب الجهة التي أمثلها .

لهذين السببين يطلب وكيل المميز قبول لائحة التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن ملخص وقائعها يشير إلى أن المدعية شركة قرنفل وعودة كانت قد أقامت هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة :-

١- دائرة الأراضي العامة والمساحة .

٢- مدير عام دائرة الأراضي العامة والمساحة بالإضافة لوظيفته .

تطالب بتصحيح الاسم الوارد في سندات التسجيل على سند من الادعاء :-

أ- أن المدعية شركة تضامن مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة برقم (٧٧٥١٧) باسم شركة قرنفل وعودة وهو الاسم الجديد لها بعد أن كانت باسم شركة نائل عبد الرزاق وهاشم قرنفل وشركاهم بنفس رقم التسجيل والرقم الوطني .

ب- تملك المدعية أرض وشقق لا تزال مسجلة بالاسم القديم للمدعية (شركة نائل عبد الرزاق وهاشم قرنفل وشركاهم) مما يضر بمصالحها كون هذا الاسم قد تغير وانتهى ولم يعد له وجود وأصبحت ذات اسم جديد وهو (شركة قرنفل وعودة) ومن

هذه السندات رقم ٤٢٢ حوض ٤٨ مساحتها ٦٩٨م والشقة رقم ١٠٢ المقامة على قطعة الأرض رقم ٥٣٣ حوض ٤١ ام صويبونة الشمالي مساحتها ٨٦ م^٢ والشقة رقم ٢١ المقامة على قطعة الأرض رقم ٥٣٣ حوض ٤١ ام صويبونة الشمالي مساحتها ٢٢٣ م^٢.

ت- باشرت محكمة بداية حقوق عمان بإجراءات التقاضي في القضية رقم (٢٠٠٨/١٠٩٧) التي تقرر إسقاطها لغياب وكيل الجهة المدعية بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٨ والتي أعيد تجديدها بالرقم (٢٠٠٨/٢٥٠٢) والسير بإجراءات المحاكمات وفقاً لما هو وارد في محاضرها إلى أن أصدرت حكمها بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٢ المتضمن تصحيح اسم المدعية في قيد تسجيل الأموال غير المنقولة لقطعة الأرض رقم (٤٣٣) حوض (٤٨) طيحين الغربي من أراضي عمان واسمها في قيد تسجيل الأموال غير المنقولة الخاصة بالشقتين رقم (١٠٢ و ١٢١) المقامتين على قطعة الأرض رقم (٥٣٣) حوض (٤١) صويبونة الشمالي من شركة نائل عبد الرزاق وهاشم قرنفة إلى شركة قرنفة وعودة وعدم الحكم على الجهة المدعى عليها بأية رسوم أو مصاريف أو أتعاب محاماة كونها لم تتسبب بأية إجراءات خاطئة أو مخالفة للقانون .

لم يرتض مساعد المحامي العام المدني بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً للأسباب الواردة بلائحة الاستئناف .

نظرت محكمة استئناف عمان الدعوى رقم (٢٠٠٩/٣٤١٣) تدقيقاً وبتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٥ أصدرت قرارها الذي قضت فيه برد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم يرتض مساعد المحامي العام المدني بالحكم فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز بعد حصوله على الإذن بالتمييز من القاضي المفوض من رئيس محكمة التمييز للنظر والفصل في طلبات الإذن بالتمييز رقم (٢٠٠٩/١٠٦٦) تاريخ ٢٠٠٩/٤/١٣ وقدم لائحة التمييز بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨ والذي تبلغها وكيل المميز ضدها بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٥ ولم يقدم لائحة جوابية .

ورداً على أسباب التمييز :-

وعن سببي التمييز ومفادهما تخطئة محكمة الاستئناف بإلزام مدير عام دائرة تسجيل الأراضي والمساحة بتصحيح اسم المميز ضدها في سند التسجيل دون مسوغ قانوني وبالاستناد لبيانات غير صالحة للحكم .

في ذلك نجد أن شركة نائل عبد الرزاق وهاشم قرنفة وشركاهم مسجلة في سجل شركات التضامن تحت الرقم (٧٧٥١٧) تاريخ ٢٠٠٥/٩/١٣ وأنها تملك قطعة الأرض رقم (٤٢٢) حوض رقم (٤٨) طيحين الغربي من أراضي عمان وحصصها في الشقة رقم (١٢١) المقامة على قطعة الأرض رقم (٥٣٣) حوض (٤١) أم صويونية الشمالي من أراضي عمان والشقة رقم (١٠٢) المقامة على قطعة الأرض رقم (٥٣٣) حوض (٤١) أم صويونية الشمالي من أراضي عمان .

وأنه بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢ تم إجراء تعديل على اسم الشركة بحيث أصبحت باسم شركة قرنفة وعودة التي تطالب بتعديل اسم الشركة في ضوء التغييرات الجارية الواردة في قيد تسجيل الأموال غير المنقولة بخصوص العقارات المشار إليها أعلاه من شركة نائل عبد الرزاق وهاشم قرنفة إلى شركة قرنفة وعودة .

وحيث أن المستفاد من أحكام المادة (١٣) من قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ والتي تنص (لشركة التضامن أن تغير عنوانها أو تدخل تعديلاً عليه بموافقة المراقب ويوقع الطلب بذلك جميع الشركاء ولا يؤثر هذا التغيير أو التعديل على ما للشركة من حقوق وما عليها من التزامات) .

وحيث أن الشركة المدعية بقيت مسجلة بنفس الاسم والرقم والصفة وهي شركة أردنية لم تنقض أو يتقرر تصفيتها أو شطبها فإن تغيير اسمها لا يعتبر انقضاء للشركة وبالتالي فإن هذا التغيير لا يؤثر على حقوقها ومن ذلك ملكيتها للعقار موضوع الدعوى والمسجل باسمها السابق والذي تطلب بهذه الدعوى تغييره ليتوافق مع الاسم الجديد لها .

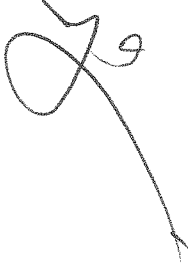
(انظر تمييز حقوق ٢٠١٠/٩٣٧ هيئة عامة تاريخ ٢٠١١/٣/٢٨) .

وحيث توصلت محكمة الاستئناف لهذه النتيجة تكون قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً
وهذان السببان لا يردان على الحكم المميز ويستوجبان الرد .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ١٨/٥/٢٠١١م.

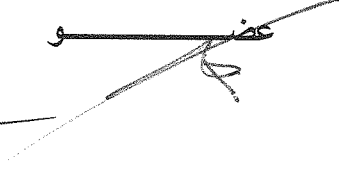
القاضي المترئس



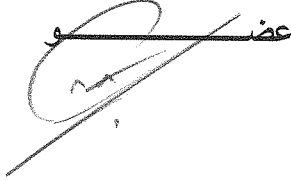
عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ أ. ك

